

أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري  
بالوزارات الحكومية الكويتية

أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري  
بالوزارات الحكومية الكويتية

إعداد

الباحث/ سليمان عادل يعقوب العبيدان

إشراف

د/ علاء الدين عبد العزيز فهمي عمر

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

أ.م. د/ ياسر إبراهيم داود

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية  
ووكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب  
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

### مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، والتعرف على أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية، تكون مجتمع البحث من جميع العاملين بجهاز المراقبين الماليين الكويتي. وتكونت عينة البحث من (371) عاملاً وعاملة. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.792) وبدرجة استجابة (عالية).
- أن أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.078) وبدرجة استجابة (متوسطة).
- أن المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (1.022) وبدرجة استجابة (متوسطة).

**كلمات مفتاحية: أثر- جهاز المراقبين الماليين- الفساد المالي والإداري**

أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري  
بالوزارات الحكومية الكويتية

**Abstract**

The study aimed to determine the influence of activating the Financial Controllers Bureau Mechanisms on overcoming financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries, investigate the significant aspects of financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries, The study population included all employees from the Kuwaiti Financial Controllers Bureau .The study sample involved (371) male and female employees. The research used the inductive and deductive methods and used the questionnaire as study a tool. The researcher concluded with several significant findings as follows:

1. The influence of activating the Financial Controllers Bureau Mechanisms on reducing financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries came with arithmetic mean (3.48), standard deviation (.792), and a (high) response.
2. The significant aspects of financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries came with arithmetic mean (2.78), standard deviation (1.078), and a (medium)response.
3. The obstacles that prevent the Financial Controllers Bureau's role in overcoming financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries came with arithmetic mean (2.86), standard deviation (1.022), and a (medium)response.

**Keywords: Influence, Financial Controllers Bureau, Financial and Administrative Corruption.**

# أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

## القسم الأول: الإطار العام

### أولاً: مقدمة:

أصبح الحد من الفساد المالي والإداري غاية كل الشعوب بأكملها في ظل التطورات المتسارعة لتحقيق التقدم والتنمية، وذلك للانتقال إلى مجتمع يقوم على الشفافية وتطوير جميع المؤسسات الرقابية للنهوض والقيام بدورها الفعال في الحد من الفساد الإداري والمالي؛ فقد أشار محمد (٢٠٢١) إلى أن الفساد الإداري هو مخالفة قواعد النظام التي تقع من قبل موظفي الدولة، أما (Hamid & Ramdani, 2020) أكداً على أن الفساد المالي هو سوء استخدام الموارد المؤسسية من أجل تحقيق المكاسب الشخصية.

وتتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي (المطيري، ٢٠٢٠).

بينما تشتمل مظاهر الفساد المالي مخالفة القواعد والأحكام المالية، والتي تنظم سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية، والذي يختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية (الفارس والرفاعي، ٢٠١٣).

فلاشك بأن دولة الكويت من الدول الرائدة فيما يتعلق بالتشريعات في مكافحة الفساد، بناء الأطر المدنية لها والجهات المنوط بها مكافحة الفساد (المطيري، ٢٠٢٠)؛ ومن بين الجهات التي تواجه الفساد الإداري والمالي داخل دولة الكويت جهاز المراقبين الماليين فقد أشار اليحاني (٢٠١٧) بأن للرقابة المالية وجهاز المراقبين الماليين دور في المحافظة على المال العام في دولة الكويت، والحد من الفساد المالي، والتأكد من أن الجهات الحكومية تقوم بتنفيذ الأعمال الموكلة إليها، وتهدف الرقابة المالية إلى تحقيق رقابة فعالة على الصرف للحفاظ على الأموال العامة وللتأكد من استخدامها الاستخدام الأمثل حيث تم إنشاء جهاز المراقبين الماليين بموجب القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٥م ويتبع مباشرة لوزير المالية، وحدد القانون المهام والوظائف التي يقوم بها جهاز المراقبين الماليين في دولة الكويت.

ومن ثم يحدد جهاز الرقابة المالية المفاهيم والأهداف المتعلقة بالمؤسسات التي تخضع للرقابة وتحدد المعايير والمواقف التي توفر السبيل للتدخل الرقابي، وتعرض الوسائل الممكنة المتعلقة بالرقابة لحماية حقوق الهيئات المنظمة وتيسير تصحيح القرارات الخاطئة مما يوفر الضمان الأمن للنظام المالي بشكل كامل (Żmigrodzki, 2016).

وتتمثل آليات الرقابة المالية في فحص جميع أو بعض الأنشطة والعمليات والمعاملات ضمن هيئة معينة، كما أنها مع ذلك يمكن أن تشمل تغطية مراقبة ومقارنة العمليات الحكومية التي تتعلق ببرامج متشابهة في هيئات مختلفة تنتمي إلى قطاع معين (هلالي، ٢٠١١).

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

ثانياً: مشكلة البحث:

بالرغم من جميع الجهود التي تبذلها الحكومة الكويتية في مجال تحديث سياساتها الخاصة بالوقاية والحد من جرائم الفساد الإداري والمالي، إلا أن القطاع العام بدولة الكويت يواجه تحديات من مشكلة الفساد، فقد أشار الركبي (٢٠١٤) بأن ظاهرة الفساد الإداري والمالي تؤثر بصفة عامة على تطور الاقتصاد بالمؤسسات الحكومية لدولة الكويت، كما أن لها تأثيراً سلبياً على المجتمع بالإضافة إلى انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد تؤدي إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح لها، كما تؤدي إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية والتي تضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات.

كما أنه يؤثر الفساد داخل مؤسسات دولة الكويت بالسلب؛ حيث أنه يتمثل في الانتهاكات التي يرتكبها الموظفين أثناء تأدية عملهم الوظيفي الرسمي، والتي تضر بالعمل وانتظامه، كعدم الحضور والانصراف في الأوقات المحددة للعمل الرسمي، والامتناع عن أداء العمل أو تأخيرها، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء الأسرار الوظيفية (الجويان، ٢٠١٥).

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة البحث في ضوء مجموعة من التساؤلات الآتية:

(١) ما أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية؟

(٢) ما أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية؟

(٣) ما المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية؟

ثالثاً: الدراسات السابقة

تم تناول الدراسات السابقة من خلال المحاور الآتية:

- الدراسات التي تناولت دراسات تناولت كيفية تفعيل دور الأجهزة الرقابية على الوزارات والهيئات الحكومية.
- الدراسات التي تناولت دراسات تناولت كيفية الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري بالأجهزة الحكومية.
- الدراسات التي تناولت دور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري.

وسيتناول الدراسات في كل محور وذلك على النحو الآتي:

- الدراسات التي تناولت كيفية تفعيل دور الأجهزة الرقابية على الوزارات والهيئات الحكومية:-

### • دراسة (العنزي، ٢٠١٨)

تمت الدراسة بعنوان "الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين الكويتيين وفاعليته في الحد من المخالفات المالية: دراسة حالة"، واستهدفت الدراسة دراسة تطبيق العوامل المتعلقة بجهاز المراقبين الماليين والخاصة بإجراءات الحد من المخالفات المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والكشف عن تأثير العوامل المتعلقة بموظفي جهاز المراقبين الماليين في

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

فاعلية إجراءات الحد من المخالفات في الجهات الخاضعة لرقابته في دولة الكويت، وتم **تطبيق** الدراسة على (١١٥) مراقباً مالياً، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: جاء تطبيق العوامل المتعلقة بجهاز المراقبين الماليين والخاصة بإجراءات الحد من المخالفات المالية بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ حيث جاء في الترتيب الأول بُعد استقلالية جهاز المراقبين الماليين، ويليه في الترتيب الثاني بُعد استخدام جهاز المراقبين الماليين لتكنولوجيا المعلومات، ويليه في الترتيب الأخير بُعد التزام جهاز المراقبين الماليين بمعايير الرقابة المالية، ووجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للعوامل المتعلقة بموظفي جهاز المراقبين الماليين في فاعلية إجراءات الحد من المخالفات في الجهات الخاضعة لرقابته في دولة الكويت، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام المعايير التي تنظم العمل الرقابي في الوحدات الحكومية، وضرورة العمل على رفع كفاءة المراقبين الماليين من خلال عقد الدورات التدريبية المناسبة.

### • دراسة (Grodziska-Modzelewska, 2021)

تمت الدراسة بعنوان "تأثير جهاز الرقابة المالية البولندي على مجلس إدارة البنك"، واستهدفت الدراسة الكشف عن الإجراءات الرقابية التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية فيما يتعلق بمجالس إدارة البنوك في بولندا، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بالرقابة المالية في بولندا والقوانين المصرفية البولندية، وأهم **النتائج** التي توصلت إليها الدراسة هي: يعد استخدام الإجراءات الرقابية ذات الطبيعة الإلزامية عنصر هام في جهاز الرقابة المالية البولندي فيما يتعلق بمجلس إدارة البنوك، ويقوم جهاز الرقابة المالية بفرض عقوبات محددة على أعضاء مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بإجراءات الرقابة المالية.

### ▪ الدراسات التي تناولت كيفية الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري بالأجهزة الحكومية:-

### • دراسة (Chesoli, 2020):

تمت الدراسة بعنوان "المحاسبية كوسيلة للرقابة على الفساد في القطاع العام في كينيا"، واستهدفت الدراسة الكشف عن دور المحاسبية والرقابة الداخلية في مكافحة الفساد في القطاع العام في كينيا، وتم **تطبيق** الدراسة على عينة مكونة من (٤٤) عامل في الوزارات العامة الكينية، وأهم **النتائج** التي توصلت إليها الدراسة هي: عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة بين المعايير المحاسبية والرقابة الداخلية والرقابة على الفساد في القطاع العام في كينيا، ووجود مسارات للرقابة على تطبيق مبادئ المحاسبية من قبل هيئة المعايير المحاسبية الكينية ورغم ذلك يوجد تصور في مكافحة الفساد في القطاع العام الكيني.

### • دراسة (إسماعيل، ٢٠٢١)

تمت الدراسة بعنوان "دور موازنة البرامج والأداء في الحد من الفساد المالي بالتطبيق على وزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك ولاية الخرطوم"، واستهدفت الدراسة دراسة العلاقة الارتباطية بين مراحل موازنة البرامج والأداء المالي والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوى العاملة بولاية الخرطوم، والكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين تقارير موازنة البرامج والأداء المالي والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوى العاملة بولاية

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

الخرطوم، وتم تطبيق الدراسة على عدد من العاملين في وزارة المالية والاقتصاد بولاية الخرطوم، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مراحل موازنة البرامج والأداء المالي والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوى العاملة بولاية الخرطوم، ووجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تقارير موازنة البرامج والأداء المالي والحد من الفساد المالي بوزارة المالية والقوى العاملة بولاية الخرطوم، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء سواء عن طريق إصدار قوانين أو عن طريق قواعد ولوائح لها الوجه القانوني، وضرورة تفعيل لجان المراجعة لما لها من دور في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية.

▪ الدراسات التي تناولت دور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري:-

### • دراسة (Asamoah & Ofosu-Mensah, 2018):

تمت الدراسة بعنوان "عدم جدوى هيئات مكافحة الفساد: الدروس من هيئة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا"، واستهدفت الدراسة الكشف عن مدى قدرة هيئة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في مكافحة الفساد في غانا، واعتمدت الدراسة على تحليل محتوى الوثائق والمقالات التي تناولت دور هيئات مكافحة الفساد وخاصة هيئة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في مكافحة الفساد في غانا، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: تشمل المعوقات التي تواجه هيئة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في مكافحة الفساد القصور في الإرادة السياسية لدى الهيئة الحاكمة لدعم مؤسسة مكافحة الفساد والقصور في الثقة في الهيئة ونقاط الضعف المؤسسية والقصور في الكفاءة ونقص الدافعية.

### • دراسة (حسين، ٢٠١٨)

تمت الدراسة بعنوان "الأجهزة الرقابية ودورها في مكافحة الفساد بالتعاون مع السلطة التنفيذية دراسة في ضوء التشريعات العراقية"، واستهدفت الدراسة دراسة التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، والتعرف على دور المفتشون العموميون في مكافحة الفساد، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: تمثلت التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في التباطؤ والتماطل في اتخاذ الإجراءات القضائية والقانونية تجاه المخالفات المكتشفة من قبل الأجهزة الرقابية، وبطء الأجهزة القضائية في حسم قضايا المخالفين المحالة إليهم، وضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة الرقابية، وتمثل أهمية دور المفتشون العموميون في مكافحة الفساد في تواجدهم المستمر داخل الوزارة والهيئات الأخرى التابعين لها بالإضافة إلى صلاحيتهم في التحقيقات الواسعة وقدرتهم على الاطلاع والتفتيش داخل جميع الوزارات وتلقي الشكاوى والبلاغات، وأوصت الدراسة بضرورة إصدار تشريعات صارمة تعزز من دور هذه الأجهزة وتسهل عملها وذلك بحث أجهزة الدولة الأخرى على التعاون معها، وتوحيد عمل الأجهزة الرقابية وذلك من خلال تشكيل مجلس عمل مشترك بين هيئات مكافحة الفساد لتنسيق العمل فيما بينهم.

### • التعليق على الدراسات السابقة:

ويلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

١. من زاوية المجال: تمت أغلب الدراسات على دول أوربية وبعض الدول العربية، وبالنسبة لدولة الكويت فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات بها إلا أنه لا توجد دراسة تناولت أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، لذا سوف يحاول الباحث تناول هذا الموضوع لسد الفجوة الموجودة في دولة الكويت.

٢. من زاوية هدف البحث: استهدفت أغلب الدراسات:

- تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين.
- التعرف على الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الحكومية.
- التعرف على آليات الحد من الفساد المالي والإداري.

٣. من زاوية ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: تتميز البحث الحالي بأنه يركز على أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

### رابعاً: أهداف البحث:

استهدف هذا البحث أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري، بما يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

(١) التعرف على أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

(٢) التعرف على أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية.

(٣) التعرف على المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

### خامساً: فروض البحث:

#### تتمثل فروض البحث فيما يلي:

(١) توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

(٢) توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية.

(٣) توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.



## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

سادساً: أهمية البحث:

يمكن تناول أهمية البحث كما يلي:

### ١- الأهمية العلمية:

- العمل على توضيح أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.
- زيادة الاهتمام بالحد من الفساد المالي والإداري داخل جهاز المراقبين الماليين.

### ٢- الأهمية العملية:

- قد تهيئ نتائج هذا البحث الفرصة للجهات المعنية بتوفير الأساليب للتكامل بين تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين للحد من الفساد المالي والإداري.
- يقدم هذا البحث توصيات ومقترحات بحثية تفتح الأفق أمام الباحثين والمهتمين بعلم المحاسبة.

### القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

#### أولاً: مقومات الرقابة الفعالة للأجهزة الرقابية الحكومية

مقومات الرقابة الفعالة تشمل على مدى توافر الموارد التي تساعد على تحقيق الرقابة الفعالة، وتشكيل الهيكل الداخلي للرقابة الذي يشمل القدرات التقنية والمالية والبشرية، وتقديم تقرير السلطات التشريعية للاتفاق على الإجراءات الرقابية الصحيحة، وتشكيل لجان مراقبة والتي تستهدف جمع المعلومات اللازمة حول مدى التزام المؤسسات بالقواعد الرقابية؛ وهو ما اتفق عليه كلاً من (O'Brien & Stapenhurst & Von Trapp, 2016, P.21) و (Pelizzo & Stapenhurst, 2013, P.18) بأن مقومات الرقابة الفعالة تشمل ما يلي:

- **توافر الموارد الفعالة:** من أجل تحقيق الرقابة الفعالة ولاسيما في التخصص المالي، يصبح من الضروري التواصل مع الجهات الرقابية الخارجية للاستفادة من خبراتهم والحصول على المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها من السلطة التنفيذية مثل منظمات المجتمع المدني أو المواطنين الذي يمكنهم تقديم المعلومات التي تساعد في تنفيذ الرقابة، وبالتالي إقامة تعاون يهدف إلى تحقيق اتصال ثنائي الاتجاه مع مؤسسات الرقابة الحكومية والمؤسسات الوطنية المختلفة.
- **تكوين هيكل داخلي قوي:** لكي يتم دعم وظائف الرقابة الفعالة في المؤسسات الحكومية، يتطلب ذلك تكوين هيكل داخلي قوي في الأجهزة الحكومية، يتميز بالآليات والقدرات التقنية والمالية والبشرية العالية، وأحياناً تحتاج الرقابة الفعالة إلى إجراء تغييرات مستمرة بداخل الأجهزة، وذلك لإعادة الهيكلة داخل المؤسسة وللإستجابة المتزايدة لمتطلبات المجتمع المدني.
- **تقديم تقارير إلى السلطة التشريعية:** يعتمد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على تقديم معلومات موثوقة إلى السلطة التشريعية، لمناقشة مدى القيام بالإجراءات

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

الرقابية الصحيحة، لكي يوافق المجلس التشريعي علي ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

- **تكوين لجان مراقبة:** تهدف هذه اللجان إلي تقصي الحقائق وجمع المعلومات اللازمة عن مدي تنفيذ سياسة الرقابة الحكومية بفعالية، وتقديم تقارير منتظمة حول مدي التزام المؤسسات بقواعد الرقابة وتنفيذ سياستها وبرامجها.

### **ثانياً: الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين**

يتجلى دور المراقبين الماليين في تطبيق ما نصت عليه مواد القانون من العمل الرقابي على الموارد المالية الخاص بالدولة، وذلك بهدف ضمان الشفافية والوضوح في العمل، كما أنها تتحقق من مدى فاعلية الأداء المالي لما يتطابق مع اللوائح والقوانين؛ وهو ما أشار إليه الديجاني (٢٠١٧، ص. ٢١) بأن جهاز المراقبين الماليين يهدف إلى أن يحقق الدور الرقابي المطلوب منه وفقاً لما نصت عليه المادة (٨) من القانون، حيث إن الجهاز يمارس دوره الرقابي الذي يسعى إلى أن يحقق رقابة مسبقة خاصة بأداء الدولة المالي، وضمان الوضوح والنزاهة والشفافية في الأداء المالي العام، وتدعيم الثقة والمصادقية بالإجراءات المالية، والتحقق من أن الأداء المالي يطابق القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة والتعاميم التي تعمل على تنظيمه، وعرض الإرشادات والاستشارات الضرورية للأمور المالية للجهات التي تخضع لرقابة الجهاز، ومتابعة تحصيل إيرادات الدولة العامة؛ حيث إن جهاز المراقبين الماليين تم إعطاؤه مطلق الحرية في متابعة الأمور المالية لجميع المؤسسات التابعة للدولة وفقاً للمادة (٨) الخاصة بقانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين، كما إن جهاز المراقبين الماليين قد أخذ الحق في أن يبدي المراقبون الماليون آرائهم في مشروع ميزانية الجهة قبل أن يتم تقديمه لوزارة المالية، بالإضافة إلى دراسة الأنظمة الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية الصادرة والتي تعمل على تنظيم العمل ومعرفة مدى كفايتها وكفاءتها لأحكام الرقابة على مختلف العمليات، وإبلاغ التوصيات الضرورية للجهات المختصة، مما يعمل على أن يتحلى جهاز المراقبين الماليين بدرجة كبيرة من الرقابة في المؤسسات الحكومية، وأيضاً وجوب أن تنتقل تبعية جهاز المراقبين الماليين لتكون في حوزة السلطة التشريعية حتى يمارس صلاحيته القانونية بحرية أكبر.

### **ثالثاً: مقومات تفعيل الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين الكويتي**

تحدد مقومات تفعيل الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين الكويتي في التالي:

- **الالتزام باللوائح والقوانين:** ويشمل تحديد مدى التزام الإدارات والمؤسسات القوانين ومدى قيامها بالدور المطلوب منها؛ وهو ما أكد عليه "القيوتي" ( Al-Qarioti, ) (2015, P.61) بأن الدور الرقابي للأجهزة الحكومية يعتبر هو حجر الزاوية في الإدارة الجيدة للموارد العامة، لأنه يقوم بالرقابة وتحديد ما إذا كانت الإدارات المختلفة تقوم بدورها أم لا؟ بهدف كشف وردع الفساد العام وتقديم المساعدة لصانعي القرار، وبالتالي تقديم تقييم مستقل للبرامج الحكومية والسياسات العمليات والنتائج واكتشاف الانتهاكات، فهو يقوم بتحديد مدي فعالية وكفاءة العمليات الموثوقة والالتزام باللوائح والقوانين المعمول بها في الأجهزة الإدارية للدولة.

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

- **تطوير قدرات الموظفين:** ويشمل تحسين الكفاءة المهنية للعاملين في الجهاز الإداري للدولة وذلك من خلال تقديم عدد من البرامج التدريبية للعاملين؛ وهو ما أكد عليه "ناصر وعبدالله" (Naser & Abdullah, 2019, PP.2-4) بأنه يضع موظفي جهاز المراقبين الماليين في تحسين أداء القوة العاملة في الأجهزة الإدارية للدولة من خلال تصميم برامج التدريب الفني في مجال التحليل الإداري وبالتالي يصبح المحاسبين مؤهلين لممارسة مهامهم في حماية الأموال العامة، تحسين جودة الخدمات العامة.

- **جودة مخرجات المراجعة:** ويشمل التكامل بين المعلومات المتاحة ومصادقية النتائج التي تم التوصل إليها؛ وهو ما أشار إليه "الشبيل وتركي" (Al-Shbail & Turki, 2017, P.4) بأن توجد علاقة مباشرة بين المعلومات ومدى مصادقية النتائج فكلما تواجد هناك ملف دائم لكل جهة يُشرف عليها الجهاز كلما حدث توافق في نتائج الرقابة ويحدث المزيد من الثقة.

- **توفير الموارد:** وتشمل الاستغلال الجيد للموارد المتاحة ووضع أفضل الأساليب لتحقيق الأهداف المرجوة؛ وهو ما أكد عليه (Al-Qarioti, 2015, P.62) بأنه لضمان فعالية الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين، لا بد من توفير الموارد العامة وتعزيز الكفاءة والفعالية واقتراح أفضل السبل لتحقيق أهداف الخطط والسياسات وتساعد في التأكد من حسن تنفيذ قانون الموازنة العامة للدولة.

### **رابعاً: طبيعة ومظاهر الفساد المالي بالأجهزة الحكومية:**

يشكل الفساد المالي والإداري خطراً كبيراً يواجه الدول عامة والنامية خاصة ولذلك نظراً لما يترتب عليه من تعطيل حركة التنمية في مختلف قطاعات الدولة مما يؤدي إلى تدهور اقتصاد الدولة مما يجعل الدول غير قادرة على تطوير البنية التحتية أو تحقيق نوع من أنواع الرفاهية؛ وهو ما نوهت عليه الشهراني (٢٠١٧، ص. ٢٣٧) بأن ظاهرة الفساد المالي تمثل تحدياً خطيراً يواجه الدول خصوصاً النامية منها، حيث إنه يعمل على تعطيل عمليات التنمية في مختلف القطاعات، كما إنه يعمل على تدهور اقتصاد الدولة وقدرتها المالية، وبالتالي تصير الدولة غير قادرة على تأسيس البنية التحتية الضرورية لنموها، ومواجهة تحديات الإعمار، وتحقيق رفاهية وطموحات أبنائها.

ولعل من أبرز مظاهر الفساد المالي بالأجهزة الحكومية هي:

- **الكسب غير المشروع:** وهو جمع الأموال بأساليب غير قانونية وغير مشروعة مثل استغلال السلطة أو كسب أموال مسروقة من الدولة أو التهرب من رسوم الجمارك؛ وهو ما أشار إليه "كولين" (Collin, 2020, P. 47) بأن يُقصد به الحصول على أموال بشكل غير قانوني وهو أحد مظاهر الفساد المالي في الحصول على أموال مسروقة من الدولة أو الأموال المكتسبة من خلال إساءة استخدام سلطة الدولة مثل الاحتيال الضريبي أو التهرب من الرسوم الجمركية. ويشمل التدفقات المالية غير المشروعة والتحويلات المالية التي تتعارض مع القوانين الوطنية أو الدولية مثل التهرب الضريبي وغسل الأموال والاحتيال وتمويل الإرهاب والنزاعات العسكرية، ويؤثر على قدرة البلاد على جمع التمويل اللازم للاستثمار في التنمية المستدامة.

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

- **الرشوة:** وهي استغلال الموظفين الحكوميين لسلطاتهم من أجل الحصول على المال مقابل تنفيذ بعض الخدمات العامة؛ وهوة ما أكد عليه "سوانس وآبي" ( Soans& Abe, 2016, P.42) بأنه ثبت أن الفساد يؤثر علي الاقتصاد المحلي والمجتمع بطرق مختلفة لأنه يجعل الأجهزة الحكومية تواجه تكاليف أعلى، مما يؤثر علي قراراتها المتعلقة بالإنتاج والاستثمار، وبالتالي تزداد تكلفة السلع والخدمات المقدمة من الحكومة بسبب تحقيق مكاسب خاصة وحصول الموظفين علي الرشوة، حيث يقوم المسئولين باستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية مثل الحصول علي الرشاوي مقابل تنفيذ الخدمات العامة.
- **اختلاس المال العام:** وهو جمع الأموال العامة بطريقة غير قانونية من خلال الغش والاحتيال مما ينتج عنه نقص في الاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة؛ وهو ما أكد عليه "أديزة وأروى وبشير" ( Adeiza & Aruwa, & Bashir, 2019, P.67) بأن تتمثل صور اختلاس المال العام في تملك أموال عامة بصورة غير مشروعة وممارسة الاحتيال في التقارير المالية والفساد والاستفادة منها بصورة شخصية وينتج عنه نقص في الاستخدام الصحيح للموارد المالية وتراجع المشاريع التنموية في البلاد مما يزيد من البطالة وضعف الإنتاجية.
- **غسل الأموال:** وهو عملية يقوم بها الأفراد للدمج بين الدخل غير المشروع مع أساليب دخل مشروعة بهدف إخفاء المصادر غير القانونية؛ وهو ما أشار إليه "برمتي وجعفر نجاد وبلاني" ( Premti & Jafarinejad & Balani, 2021, P.7) بأن يُعد غسل الأموال عملية إخفاء الدخل غير المشروع وإدخاله في النظام المالي لكي تبدو شرعية، وتحاول الحكومات تطبيق أدوات تساعد في الحد من المعاملات المشبوهة التي تشمل غسل الأموال والإبلاغ عنها.

### **القسم الثاني: إجراءات البحث المنهجية**

#### **أولاً: منهج البحث:**

في سبيل التعرف على مشكلة البحث، وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال دراسة تحليلية للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات البحث، بهدف الكشف عن أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.
- **المنهج الاستنباطي:** يعتمد هذا المنهج على تحليل وتفسير نتائج البحث بهدف تحديد أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

#### **ثانياً: مجتمع وعينة البحث**

تكون مجتمع البحث من جميع العاملين بجهاز المراقبين الماليين الكويتي، وتكونت عينة البحث من (371) عاملاً وعاملة.

#### **الجدول رقم (١) الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي**

**أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري  
بالوزارات الحكومية الكويتية**

النسبة المئوية المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي للاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل	الاستبيانات الموزعة
96.6%	371	384

**ثالثاً: خصائص عينة البحث:**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وتمثل في البيانات الديموغرافية التي تشمل:

**توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البحث:**

**الجدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البحث**

النسب المئوية	التكرارات	النوع
52.3%	194	ذكر
47.7%	177	أنثى
100%	371	المجموع
النسب المئوية	التكرارات	المؤهل
84.1%	312	بكالوريوس
7.8%	29	ماجستير
8.1%	30	دكتوراه
100%	371	المجموع
النسب المئوية	التكرارات	سنوات الخبرة
32.6%	121	أقل من 5 سنوات
31.8%	118	من 5 إلى 10 سنوات
35.6%	132	أكثر من 10 سنوات
100%	371	المجموع

يتبين من الجدول السابق: أن أكبر نسبة حصل عليها توزيع أفراد العينة حسب النوع هي (52.3%)، والخاصة بـ(ذكر)، وأن أكبر نسبة حصل عليها توزيع أفراد العينة حسب المؤهل هي (84.1%)، والخاصة بـ(بكالوريوس)، وأن أكبر نسبة حصل عليها توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة هي (35.6%)، والخاصة بـ(أكثر من 10 سنوات).

**رابعاً: أداة البحث وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها:**

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

قام الباحث ببناء استبانة للكشف عن أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.  
وصف أداة البحث (الاستبانة):

وتم تحديد عبارات الاستبانة المكونة من (٢٠) عبارة وتم توزيعها وفقاً للمحاور المحددة، وتطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) عاملاً وعاملة لتحديد صدق وثبات الأداة.

**صدق الأداة وثباتها:**

**صدق الأداة:**

**(١) صدق المحكمين:**

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء عباراتها، وعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من مدى فاعلية الأداة وتحقيقها لأهداف البحث. وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل عبارة من عباراتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل عبارة وسلامة صياغتها اللغوية وملائمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف أو بالإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه مناسباً، وبعد استعادة النسخة المحكمة من المحكمين وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين أعاد الباحث صياغة الاستبانة؛ حيث تم حذف وإعادة صياغة بعض العبارات في الاستبانة وذلك فيما اتفق عليه أكثر من (٨٠٪) من السادة المحكمين، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (٢٠) عبارة مقسمة على ثلاث محاور.

**(٢) صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث:**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه العبارة من محاور استبانة أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في المحور الأول: أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية بين (\*\*0.627-\*\*.792)، وتراوحت في المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية بين (\*\*0.721-\*\*.807)، وتراوحت في المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية بين (\*\*0.683-\*\*.846).

**ثبات الأداة:**

تراوحت قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة بين (0.619-0.872)، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

**خامساً: الأساليب الإحصائية:**

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

بناء على طبيعة البحث والأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل كرونباخ ألفا، واختبار (T-test)، وتحليل التباين الأحادي، ومعادلة المدى.

**القسم الرابع: نتائج البحث ومناقشتها**

**أولاً: أسئلة البحث:**

١. عرض وتحليل نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة المحور الأول: أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، ومن ثم ترتيب هذه العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة، ويبين ذلك الجدول التالي:

**الجدول رقم (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية**

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١	تخصيص المكافآت لمن يقوم بالإبلاغ بشكل فوري عند تعرضه لحالة رشوة.	3.51	1.432	٣	عالية
٢	وضع القدوة الحسنة من الزملاء والإدارة لترسيخ قيم النزاهة والأمانة لدى الموظفين.	3.46	1.527	٩	عالية
٣	تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية بين الموظفين.	3.52	1.471	٢	عالية
٤	يوضع الجانب السلوكي والأخلاقي على رأس خصائص المرشحين للوظائف المحتملة.	3.50	1.498	٦	عالية
٥	عقد حملات توعوية للموظفين عن الآثار السلبية للواسطة والمحسوبية.	3.46	1.491	٨	عالية
٦	تأمين الحماية القانونية والوظيفية لمن يدلي بمعلومات عن حالات الواسطة والمحسوبية.	3.49	1.458	٧	عالية
٧	إيجاد ميثاق أخلاقي لتعزيز دور الموظفين في محاربة كافة أشكال الواسطة والمحسوبية.	3.44	1.466	١٠	عالية
٨	الحرمان من الترقية والامتيازات الوظيفية لمن يمارس أي شكل من أشكال الواسطة والمحسوبية.	3.50	1.413	٥	عالية
٩	إجراء المراجعات المالية بشكل مفاجئ لكشف حالات الاختلاس أو حالات إهدار المال العام المحتملة.	3.41	1.446	١٢	عالية
١٠	تصميم برامج التنمية المهنية للموظفين بما يراعي توطيد أساليب المحافظة على المال العام بمختلف الطرق.	3.51	1.440	٤	عالية
١١	فرض رقابة دقيقة على الأصول وطرق التصرف بها.	3.53	1.416	١	عالية
١٢	التأكد من استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بشكل سليم.	3.43	1.396	١١	عالية



## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
	المتوسط العام	3.48	.792		عالية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (.792) وبدرجة استجابة (عالية) ويعزو ذلك إلى التأثير الإيجابي لآليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من تفشي حالات الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، حيث يقوم جهاز المراقبين الماليين بتخصيص المكافآت لمن يقوم بالإبلاغ بشكل فوري عند تعرضه لحالة رشوة، وتصميم برامج التنمية المهنية للموظفين بما يراعي توطيد أساليب المحافظة على المال العام بمختلف الطرق، وتأمين الحماية القانونية والوظيفية لمن يدلي بمعلومات عن حالات الوساطة والمحسوبية، إلى جانب التأكد من استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بشكل سليم، وكذلك تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية بين الموظفين.

اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (العنزي، ٢٠١٨)، والتي أشارت إلى أن تطبيق العوامل المتعلقة بجهاز المراقبين الماليين والخاصة بإجراءات الحد من المخالفات المالية جاء بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

### ٢. عرض وتحليل نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية، ومن ثم ترتيب هذه العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة، ويبين ذلك الجدول التالي:

#### الجدول رقم (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١٣	تم ضبط العديد من حالات الرشوة بالوزارات الحكومية الكويتية.	2.92	1.665	١	متوسطة
١٤	تم ضبط بعض المحاولات لغسيل الأموال بالوزارات الحكومية الكويتية.	2.72	1.569	٣	متوسطة
١٥	غياب المحاسبة الرادعة لأي شكل من أشكال الفساد الإداري.	2.72	1.600	٤	متوسطة
١٦	الغياب المتعمد للإشراف المستمر والمتابعة للموظفين.	2.78	1.555	٢	متوسطة
	المتوسط العام	2.78	1.078		متوسطة



## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.078) وبدرجة استجابة (متوسطة)، ويمكن عزو ذلك إلى أنه على الرغم من وجود بعض حالات الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية إلا أنها لم تؤثر بدرجة كبيرة على مهام الوزارات الحكومية الكويتية، وذلك بسبب جهود القيادات المستمرة لمواجهة هذه الحالات حيث يتم ضبط العديد من حالات الرشوة وبعض حالات غسيل الأموال بالوزارات الحكومية الكويتية.

### ٣. عرض وتحليل نتائج السؤال الثالث الذي نص على: ما المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، ومن ثم ترتيب هذه العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة، ويبين ذلك الجدول التالي:

**الجدول رقم (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية**

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١٧	تضارب الاختصاصات بين جهاز المراقبين المالية وديوان المحاسبة الكويتي.	2.98	1.613	١	متوسطة
١٨	صعوبة إخضاع شاغلي المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية.	2.81	1.539	٣	متوسطة
١٩	جمود اللوائح والقوانين المخصصة لمكافحة الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.	2.78	1.581	٤	متوسطة
٢٠	غياب التعاون الطوعي بين الوزارات قيد المراجعة و جهاز المراقبين الماليين.	2.87	1.537	٢	متوسطة
	المتوسط العام	2.86	1.022		متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (1.022) وبدرجة استجابة (متوسطة)، ويعزو ذلك إلى وجود بعض المعوقات والصعوبات التي تواجه المراقبين الماليين للحد من الفساد المالي والإداري والتي تتمثل في صعوبة إخضاع شاغلي المناصب

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

العامة للمساءلة القانونية والإدارية، وغياب التعاون الطوعي بين الوزارات قيد المراجعة وكل من جهاز المراقبين الماليين وديوان الكويتي، وكذلك وجود جمود في اللوائح والقوانين المخصصة لمكافحة الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (حسين، ٢٠١٨)، والتي أشارت إلى أنه تمثلت التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في التباطؤ والتماطل في اتخاذ الإجراءات القضائية والقانونية تجاه المخالفات المكتشفة من قبل الأجهزة الرقابية، وبطئ الأجهزة القضائية في حسم قضايا المخالفين المحالة إليهم، وضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة الرقابية.

**ثانياً: فروض البحث:**

١. التحقق من صحة الفرض الأول والذي نص على: توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-test) للتعرف على عن الفروق الإحصائية:

**- النوع:**

تم استخدام اختبار (ت) (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية لمتغير النوع على النحو التالي:

الجدول رقم (٦): المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيم (ت)، لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية تعزى لمتغير النوع

المحاور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الأول: أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	ذكر	194	3.43	.794	-1.203	369	.230	غير دال
	أنثى	177	3.53	.788				

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير النوع، ويعزو ذلك إلى أن رؤية جميع أفراد العينة حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية لا تختلف باختلاف النوع سواء ذكور أو إناث، حيث أن جميعهم على دراية كاملة بالدور والتأثير الإيجابي لآليات

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

جهاز المراقبين الماليين في مواجهة حالات الفساد المالي والإداري المنتشرة بالوزارات الحكومية الكويتية.

### - المؤهل:

**الجدول رقم (٧): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل**

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	2.650	2	1.325	2.127	.121
	داخل المجموعات	229.220	368	.623		
	المجموع	231.869	370	-		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل، ويرجع تفسير ذلك إلى أن جميع المؤهلات العلمية لجميع المراقبين الماليين مدركين لأهمية الآليات والإجراءات التي يتخذها جهاز المراقبين الماليين لمواجهة حالات الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

### - سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

**الجدول رقم (٨): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة**

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري	بين المجموعات	2.136	2	1.068	1.711	.182
	داخل	229.733	368	.624		

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بالوزارات الحكومية الكويتية	المجموعات					
	المجموع	231.869	370	-		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ويعزو ذلك إلى أن جميع العاملين بجهاز المراقبين الماليين لا تختلف رؤيتهم حول أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية باختلاف سنوات خبرتهم وخدمتهم في المجال المحاسبي حيث يقوم جميع المراقبين الماليين بالجهاز بتخصيص المكافآت لمن يقوم بالإبلاغ بشكل فوري عند تعرضه لحالة رشوة، وكذلك تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية بين الموظفين.

٢. التحقق من صحة الفرض الثاني والذي نص على: توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-Test) للتعرف على عن الفروق الإحصائية:

### - النوع:

تم استخدام اختبار (ت) (T-Test) للتعرف على الفروق الإحصائية لمتغير النوع على النحو التالي:

الجدول رقم (٩): المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيم (ت)، لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية تعزى لمتغير النوع

المحاور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية	ذكر	194	2.72	1.145	-1.233-	369	.218	غير دال
	أنثى	177	2.85	.997				

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير النوع، ويعزو ذلك إلى جميع العاملين بجهاز المراقبين الماليين لا تختلف رؤيتهم حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

الوزارات الحكومية الكويتية، حيث أن جميع العاملين بالجهاز على دراية بالفساد المتقشي في الوزارات الحكومية الكويتية ويقوموا بتطبيق الآليات المناسبة لمواجهة الحالات الفساد المختلفة.

### - المؤهل:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (١٠): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	2.038	2	1.019	.877	.417
	داخل المجموعات	427.824	368	1.163		
	المجموع	429.862	370			

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل، ويعزو ذلك إلى أن جميع المؤهلات العلمية للمراقبين الماليين بالجهاز على دراية بحالات الفساد المالي والإداري المنتشرة في الوزارات الحكومية الكويتية من وجود حالات متعددة من الرشوة وكذلك محاولات من غسيل الأموال التي تتم داخل الوزارات الكويتية.

### - سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (١١): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول واقع أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	2.120	2	1.060	.912	.403
	داخل المجموعات	427.741	368	1.162		

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الوزارات الحكومية الكويتية	المجموع	429.862	370	-		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ويعزو ذلك إلى أن جميع المراقبين الماليين بالجهاز لا تختلف رؤيتهم حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري المنتشرة في الوزارات الحكومية الكويتية من وجود قصور في تطبيق المحاسبة الرادعة لأشكال الفساد المختلفة والمتسببين في هذه الحالات.

٣. التحقق من صحة الفرض الثالث والذي نص على: توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-test) للتعرف على عن الفروق الإحصائية:

- النوع:

تم استخدام اختبار (ت) (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية لمتغير النوع على النحو التالي:

الجدول رقم (١٢): المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيم (ت)، لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية تعزى لمتغير النوع

المحاور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	ذكر	194	2.81	1.065	-1.114	369	.266	غير دال
	أنثى	177	2.92	.973				

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير النوع، ويعزو ذلك إلى أن جميع العاملين بجهاز المراقبين الماليين لا تختلف

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

رؤيتهم حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية باختلاف أنواعهم سواء ذكور أو إناث، حيث أن جميعهم مدركين لكافة الصعوبات التي تعرقل سير عملية مواجهة الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية.

### - المؤهل:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (١٣): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	2.470	2	1.235	1.183	.308
	داخل المجموعات	384.138	368	1.044		
	المجموع	386.608	370			

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل، ويعزو ذلك إلى أن جميع المؤهلات العلمية للعاملين بجهاز المراقبين الماليين على دراية بالمعوقات التي تمنع قيام المراقبين الماليين بالتصدي لحالات الفساد المالي والإداري المنتشرة في الوزارات الحكومية الكويتية.

### - سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (١٤): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الثالث: المعوقات التي	بين المجموعات	1.115	2	.558	.532	.588

## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	داخل المجموعات	385.492	368	1.048		
	المجموع	386.608	370			

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول المعوقات التي تحول دون قيام جهاز المراقبين الماليين في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ويعزو ذلك إلى أن جميع العاملين بجهاز المراقبين الماليين مدركين لكافة الصعوبات التي تعرقل خطة المراقبين الماليين لمواجهة حالات الفساد المالي والإداري المنتشرة في الوزارات الحكومية الكويتية.

### ثالثاً: توصيات البحث:

- ضرورة استخدام المعايير التي تنظم العمل الرقابي في الوحدات الحكومية.
- ضرورة العمل على رفع كفاءة المراقبين الماليين من خلال عقد الدورات التدريبية المناسبة.
- ضرورة تفعيل لجان المراجعة لما لها من دور في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية.

### رابعاً: مقترحات البحث:

- إجراء دراسة مستقبلية عن دور المشاركة الفعالة بين الأجهزة الرقابية والسلطة التنفيذية في مكافحة ظاهرة الفساد.
- إجراء دراسة مستقبلية عن دور جهاز المراقبين الماليين في تحسين جودة التقارير المالية بالوزارات الحكومية.



## أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

مراجع البحث

المراجع العربية:

إسماعيل، ملاك صالح محمد. (٢٠٢١). دور موازنة البرامج والأداء في الحد من الفساد المالي بالتطبيق على وزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك ولاية الخرطوم. *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (٩)، ٢٥-١.

الجويان، مساعد محمد مسعود. (٢٠١٥). اتجاهات الحقوقيين نحو دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من جرائم الفساد في دولة الكويت. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن.

حسين، سلمى غضبان. (٢٠١٨). الأجهزة الرقابية ودورها في مكافحة الفساد بالتعاون مع السلطة التنفيذية دراسة في ضوء التشريعات العراقية. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، ١١ (٣٧)، ٣١٤-٢٩٥.

الديجاني، مشاري درن صالح. (٢٠١٧). تقييم فاعلية الرقابة المالية لجهاز المراقبين الماليين في الوزارات والإدارات العامة في دولة الكويت. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.

الركيبي، سعود محمد دعيج. (٢٠١٤). دور المحاسبة في تفعيل آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية. *الفكر المحاسبي*، ١٨ (٤)، ٦٥٦-٦١٥.

الشهراني، زبيدة حامد. (٢٠١٧). فاعلية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، ٣١ (٢)، ٧٣٥-٧٥٦.

العنزي، جراح عيد علي. (٢٠١٨). الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين الكويتيين وفاعليته في الحد من المخالفات المالية: دراسة حالة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.

الفارس، عبدالرحيم فؤاد؛ الرفاعي، فراس أكرم. (٢٠١٣). *مدخل إلى الأعمال الدولية*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

محمد، ياسر أحمد بدر. (٢٠٢١). المسؤولية المدنية للموظف العام عن الفساد الإداري: دراسة تحليلية مقارنة بين النظام السعودي والتشريعات الأجنبية. *مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية*، ٧ (٢٦)، ٥٥٠-٤٩٥.

المطيري، أسامة مدلول أبو هلبية. (٢٠٢٠). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت: دراسة مقارنة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، (٥١)، ٣٤٩-٤١٠.

هلال، حسين مصطفى. (٢٠١١). أساليب الرقابة المالية الحكومية وتطوير رقابة الأداء الحكومي. *أعمال مؤتمرات: إعادة هندسة الإجراءات ودورها في التطوير الإداري*، القاهرة.

أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري  
بالوزارات الحكومية الكويتية

المراجع الأجنبية:

- Abdullah, A. M., Naser, K., & Abdullah, A. H. (2019). Important Factors Influencing The Effectiveness Of Kuwait State Audit Bureau (KSAB). **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23(5), 1-13.
- Adeiza, M. O., Aruwa, S. A. O. S., & Bashir, A. M. (2019), **Public Budgeting: A Theoretical Review on Preventing Misappropriation**.
- Al-Qarioti, M. (2015). Kuwaiti audit bureau role in auditing government agencies from employees' perspectives: An exploratory study. **Journal of Business Theory and Practice**, 3(1), 61-80.
- Al-Shbail, A. M., & Turki, A. A. (2017). A theoretical discussion of internal audit effectiveness in Kuwaiti industrial SMEs. **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 7(1), 107-116.
- Asamoah, K., & Ofosu-Mensah, E. A. (2018). Fruitlessness of anti-corruption agencies: Lessons from the Commission on Human Rights and Administrative Justice in Ghana. **Journal of Asian and African Studies**, 53(7), 987-1001.
- Chesoli, J. W. (2020). Accounting As A Tool For Corruption Control In The Public Sector In Kenya. **Eph-International Journal Of Business & Management Science (Issn: 2208-2190)**, 6(11), 24-37.
- Collin, M. (2020). Illicit financial flows: concepts, measurement, and evidence. **The World Bank Research Observer**, 35(1), 44-86.
- Grodziska-Modzelewska, B. (2021). The influence of the Polish financial supervision authority on the bank's management board. **Central European Review of Economics and Management (CEREM)**, 5(1), 43-58.
- Hamid, Y. B., & Ramdani, A. (2020). Solutions To The Challenges In Reporting Financial Corruption: Qualitative Study On Sudanese Journalists. **Journal Of Critical Reviews**, 7(8), 1536-1541.

أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري  
بالوزارات الحكومية الكويتية

- O'Brien, M., Stapenhurst, R., & Von Trapp, L. (Eds.). (2016). **Benchmarking and self-assessment for parliaments**. World Bank Publications
- Pelizzo, R., & Stapenhurst, F. (2013). **Government accountability and legislative oversight**. Routledge.
- Premti, A., Jafarinejad, M., & Balani, H. (2021). The impact of the Fourth Anti-Money Laundering Directive on the valuation of EU banks. **Research in International Business and Finance**, 57, 101397.
- Soans, A., & Abe, M. (2016). Bribery, corruption and bureaucratic hassle: Evidence from Myanmar. **Journal of Asian Economics**, 44, 41-56.
- Żmigrodzki, R. (2016). Basis for the Polish Financial Supervision Authority to issue permits to conduct business activity on the financial market as an element of the national security policy of Poland. **Facta Simonidis**, 1(9), 177-190.